الوليد بن طلال: نعيش نظاماً رأسمالياً بسمات إسلامية في المنطقة

نفى الملياردير السعودي، الأمير الوليد بن طلال، أن تكون ثروته قد تأثرت جديا بسبب وضع «سيتي غروب»، كما رفض دخول سوق الديون الأوروبية، واصفا إياه بـ «المستنقع»، ورأى أن إخبارية «العرب» التي سيطلقها قريبا قادرة على المنافسة بقوة، كما اعتبر أن المنطقة ستعيش لسنوات بفعل الثورات في ظل نظام رأسمالي بسمات إسلامية، مشيدا بقرار بلاده تعويض أي نقص بأسواق النفط.

وقال الأمير الوليد، إن الثورات التي شهدتها الدول العربية أثرت على السياحة، ولكنه أضاف: «لا يمكنني تأكيد أن الأزمة بلغت ذروتها عام 2011، وحاليا بدأنا نرى مؤشرات على تحسن الوضع السياحي في المنطقة مع دخولنا عام 2012».

وحول إمكانية أن يلعب التيار الإسلامي، الذي تقدم في تونس وليبيا والمغرب ومصر، دورا إيجابيا بالنسبة للاستثمار، قال الأمير الوليد: «نحن ندخل حاليا في مسارات جديدة ولا يمكن لنا أن نحدد في أي اتجاه تسير الأمور لأننا ما زلنا نشاهد تداعيات الثورات في مصر وليبيا، رغم وجود بوادر أولية من تونس تشير إلى أن ذلك البلد بدأ يعود إلى الحياة الطبيعية».

وتابع بالقول: «لكن الوقت مازال مبكرا للحكم على الأمور، فبعض التجاذبات قد تستغرق ما بين 30 إلى 40 عاما، ونحن نأمل ألا يحصل هذا بمنطقتنا، وأن يسود الاستقرار والهدوء، وأن تعود الأمور إلى طبيعتها بأسرع وقت ممكن».

الأمير الوليد بن طلال

لا خيار أمام السعودية سوى السير في طريق الإصلاح وأن تكون قدوة للإصلاح السياسي في المنطقة

إعلان السعودية تعويض أي غياب لإنتاج النفط الإيراني خطوة حكيمة وموقف سياسي إستراتيجي

ولفت الأمير الوليد إلى أن التيار الإسلامي لن يكون أمامه من خيار إلا أن يصبح أكثر مرونة حيال مجتمع الأعمال والاستثمار لأنه سيرغب في الاستمرار في الحكم، ولتحقيق ذلك لابد من العمل على تنشيط الاقتصاد ومواجهة البطالة وتحقيق المكاسب للشعوب.

وخلص إلى القول: «حاليا أعتقد أننا سنعيش لسنوات مقبلة في ظل شكل جديد من النظام الرأسمالي يحمل بعض السمات الإسلامية».

وعن مستقبل السياسات الإصلاحية في السعودية بعد رحيل الملك عبدالله بن عبدالعزيز، قال الأمير السعودي: «بالنسبة للدول العربية التي لم تحصل فيها ثورات، سواء كانت إمارات أو ممالك أو جمهوريات، عليها على الأقل أن تفهم الرسائل التي تبعثها تلك الثورات حتى إن لم تحصل على أراضيها، وعليها عدم الاكتفاء بإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية، بل عليها أيضا إجراء إصلاح على المستوى السياسي، الأمر مهم للغاية لأن عليهم رؤية ما يحصل حولهم».

وأردف بالقول: «أنا على ثقة بأنه ما من خيار أمام السعودية، بصرف النظر عن هوية الشخصية التي ستخلف الملك عبدالله بعد عمر طويل، إلا أن تسير بطريق الإصلاح وتكون قدوة للإصلاح السياسي بالمنطقة». ورفض الأمير الوليد الحديث عن «سبيل وحيد» يقوم على التهديد بعمل عسكري ضد إيران، وقال إن هدف الولايات المتحدة وطهران هو الانخراط في محادثات ورؤية ما يمكن القيام به، ورجح أن تكون طهران راغبة في الاعتراف بدورها الإقليمي.

وأضاف: «لا أظن أن مضيق هرمز يمكن أن يغلق لأن إيران تعرف أن هذا الأمر سيكون بمثابة انتحار، كما أن إيران تعرف بشكل جيد ما حصل في مناطق مجاورة لها، فنحن نعرف ماذا حصل مع المقبور صدام حسين والعراق».

وأشاد الأمير الوليد بقرار بلاده تعويض أي نقص ناتج عن فرض عقوبات اقتصادية على النفط الإيراني، قائلا: «هذه ليست خطوة حكيمة فحسب، بل هو موقف سياسي واستراتيجي.. فالتصريح العلني بأن المملكة ستضخ كميات إضافية من النفط لتعويض أي غياب ممكن للإنتاج الإيراني يعتبر بالنسبة للسعودية رسالة سياسية كبيرة لإيران مفادها أن على طهران عدم مواصلة تهديد الاقتصاد العالمي بإغلاق مضيق هرمز لأنه إذا تطلب الأمر فسنقوم بتعويض كل ما تنتجونه، وهذه رسالة كبيرة للأسواق تشير إلى الحفاظ على أسعار النفط عند حاجز مائة دولار، الأمر الذي سيصب في صالح المستهلكين والمنتجين». من جانب آخر، رأى الأمير الوليد أن الصفقة الأخيرة لشركة المملكة القابضة التي يرأسها بالاستحواذ على حصة في موقع «تويتر» غير مستغربة، باعتبار أن الشركة «ليست جديدة في عالم الانترنت والتكنولوجيا، فهي أول من استثمر في آبل، عندما كان سعر سهمها أقل من تسعة دولارات، إلى جانب الاستثمار في أمازون وإي باي». وشرح قائلا: «نحن نعتقد بوضوح أننا لم ندخل السوق في وقت مبكر للغاية، ولكننا لم ندخل في وقت متأخر أيضا. لقد قررنا الاستثمار عندما رأينا قابلية نمو هذه الشركة، والشركات القوية والقادرة على الصمود ستحافظ على مكانتها لعقود، ولهذا اقترحنا أن نستثمر هناك». وحول دهشة البعض حيال الصفقة لأن الموقع كان وسيلة استخدمت خلال الربيع العربي، قال الأمير: «ما قمنا به كان عبارة عن عمل استثماري بحت لأهداف اقتصادية، أما القول بأن لاستثمارنا أهدافا سياسية فهو مجرد أمر طريف يقال للتسلية».

وأضاف: «ليس للسياسة أي دور في الاستثمار، هذا القرار هو عملية اقتصادية وتجارية نتوقع لها أن تعود بأرباح كبيرة على شركة المملكة القابضة».

وحول مدى ارتياحه لوضع شركة «آبل» بعد رحيل ستيف جوبز ورؤيته حول قدرة الشركة على مواصلة الابتكار كما فعلت طوال العقد المنصرم، قال الأمير الوليد: «كما تعلمون فإن شركة آبل كانت قد بدأت تواجه المنافسة حتى خلال حياة ستيف جوبز، الذي أعتقد أنه كان شخصا عبقريا تمكن من تأسيس شركة نجحت في الاستمرار بعد رحيله وتمكنت من السير على خطاه».

وأضاف: «والمؤشرات الأولى لدينا تشير إلى أن الإدارة الجديدة التي خلفت جوبز تقوم بأداء عمل ممتاز، وأتمنى أن يظل الأمر على هذا النحو، ولكن علينا أن نراقب ونرى كيف سيكون وضع الشركة خلال الأشهر والسنوات المقبلة، ونجاحها في أن تبقى الشركة الأكثر قدرة على المنافسة في العالم، عبر منتجات مثل iPod, iPhone, iPad وسواها».

ودافع الأمير الوليد عن قراره بدعم روبرت ميردوخ خلال أزمة التنصت والضجة حول «نيوز كورب» خلال العام المنصرم، ورد على دعوات فتح باب التغيير في إدارة تلك الشركة وإبعادها عن الطابع العائلي بالقول: «لا يجب أن نقف بمواجهة روبرت وجيمس وأسلوب عملهما لمجرد أنهما من أسرة ميردوخ، فهما يقومان بعمل جيد بصراحة، وأنا أعرف جيمس ميردوخ جيدا، فهو شريكي في «روتانا» وهو يقوم بعمل ممتاز، ليس في روتانا فحسب بل في نيوزكورب أيضا. لدى نيوز كورب إدارة جيدة وهي تعمل بشكل أفضل مع المديرين». وتابع بالقول: «هذا الحديث يتردد حول كل شركة أسستها شخصيات قادرة على السيطرة، وبصراحة فإن البعض يتحدث بنفس الطريقة عن شركتي مثلا، فلأنني أسست المملكة القابضة وعلى صلة دائمة بعملها اليومي يعتقد البعض أنني أمارس السيطرة المتشددة، وهذا غير صحيح، ولا أوافق عليه. فلدينا مديرين، وهيئات ولا نتخذ القرار قبل التوصل إلى إجماع».

وحول قناة «العرب» الإخبارية التي يعتزم الأمير السعودي إطلاقها من البحرين بنهاية العام الحالي قال: «أعتقد أن واحدة من القنوات الموجودة باتت بشكل كبير قناة للجماهير، وهي الجزيرة، وواحدة أخرى باتت بشكل كبير قناة حكومية، رغم أن الثورات الحالية دفعتها إلى موقع وسطي بعض الشيء، وأعتقد بوجود متسع كبير لقناة أكثر براغماتية وعقلانية يمكن لها حقا أن تأخذ وجهة نظر وسطية». وبالنسبة لقرار إطلاق القناة من البحرين قال: «هي دولة فيها شعب صغير العدد، ولكنه يضم الكثير من المتعلمين، ويمكن لهؤلاء التناغم بشكل جيد مع قناتنا التي ستبث على مدار الساعة، وستتنافس مع القناتين الأساسيتين في الشرق الوسط حاليا». وعن رأيه حيال الأزمة الأوروبية وإمكانية تأثيرها على معدلات النمو للسنوات المقبلة قال: «يجب على أوروبا أن تخرج من أزمة الديون، رغم أن الأمر سيستغرق بعض الوقت، وما من شك في أن الأزمة ستعرقل النمو للسنوات الأربع أو الخمس المقبلة، والأمر سيعتمد على مدى قوتهم في الخروج من مشكلة الديون التي يعانون منها حاليا وعلى قوة العنصر القيادي لدى الدول الـ17 في منطقة اليورو، ولكنني أظن أن النمو سيتراجع لنصف عقد». ورفض الأمير السعودي الدخول في سوق الاستثمار بالديون الأوروبية عبر صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي، قائلا: «لن نقترب من هذا الأمر، ففيه الكثير من الصداع والمشاكل والأمور غير المؤكدة، هناك فرص أخرى يمكن النظر إليها وهي أكثر وضوحا وطرقاتها معبدة، لكننا فعلا لن ندخل إلى ذلك المستنقع». وحول ما إذا كان يشعر بالقلق نفسه حيال الوضع في الولايات المتحدة وأزمة الديون فيها، قال الأمير الوليد: «الولايات المتحدة على ضفة المحيط الأطلسي، وأوروبا على الضفة الأخرى، تتنافسان حاليا في السوء على الصعيد الاقتصادي، ولكن بعد الانتخابات الأميركية سيكون هناك ضرورة لاتخاذ قرارات صعبة وقاسية في واشنطن لمعالجة ملف الديون المتراكمة، والتي تكاد تصل إلى مرحلة توازي كامل الناتج القومي». واعتبر الأمير السعودي أن الوضع في الولايات المتحدة لن يؤثر على بقاء الدولار عملة الاحتياط الأساسية في العالم للمستقبل المنظور، ولكنه استطرد بالقول: «علينا أن نقبل حقيقة أن الصين ستكون القوة التي يحسب لها حساب وأن قوة عملتها ستزداد مع مرور الأيام، فهي تمتلك احتياطيات أجنبية تتجاوز ثلاثة تريليونات دولار، واقتصادها في وضع جيد وينمو ما بين 7 و8٪، وأحيانا 9٪». غير أنه حذر من أن الصين لديها أيضا مشاكلها الخاصة، فالنمو يتركز في الساحل الشرقي للبلاد، بينما تتراجع الأوضاع بشكل كبير كلما اتجهت غربا، وحصة الفرد من الناتج القومي ليس كما تطمح إليه البلاد. ولدى سؤاله عن رأيه في أداء مجموعة «سيتي غروب»، والتأثير الحقيقي لخسائرها على ثروته بعد أن قال البعض إن القيمة الحقيقية لإمبراطوريته المالية المقدرة بـ 21 مليار دولار هي في الواقع أقرب إلى عشرة مليارات دولار فقط، قال الأمير الوليد: «كلا، نحن نعيش مع مجموعة سيتي غروب منذ عام 1991، بكل لحظاتها الجيدة والسيئة، ومن الواضح أن المجموعة مرت بأزمة كبيرة، ولكنني أعتقد أنها انتهت الآن».

تقرير البورصة اليومي

استمرار نشاط «المدينة» وشركاتها يدفع المؤشر العام لتجاوز مستوى 5800 نقطة

في ظل الزخم الكبير الذي تشهده مجموعة المدينة وشركاتها تخطى المؤشر العام لسوق الكويت للأوراق المالية في جلسة تعاملات أمس مستوى 5800 نقطة ليستقر عند 5820,6 نقطة.

وجاء ارتفاع المؤشر العام للسوق على وقع النشاط المستمر لعدد كبير من الأسهم الرخيصة أبرزها أسهم المدينة وشركاتها التابعة هيتس والسلام واكتتاب والتي تواصل ارتفاعاتها بمستويات متفاوتة بعضها بالحدود العليا، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المؤشر السعري طيلة الجلسة.

وشهدت تعاملات أمس نشاطا لمجاميع أخرى أبرزها مجموعة الاستثمارات وان كان النشاط محدودا نوعا ما، حيث ارتفعت اسهم الاستثمارات والساحل، فيما أغلق سهم المال عند مستوى اغلاقه السابق بعد عمليات تصريف قلصت مكاسبه أثناء الجلسة.

وفي المقابل تأثر المؤشر الوزني طيلة الجلسة بتراجع عدد من الأسهم الثقيلة والقيادية مثل بيتك وزين، فضلا عن اسهم أخرى مثل الكابلات واتصالات، إلا ان السهمين الأخيرين قلصا خسائرهما قبل الاقفال، مما قلص من خسائر المؤشر الوزني عند الاغلاق.

ومن أهم مكاسب السوق في جلسة أمس استمرار الزخم على مجموعة المدينة وشركاتها، وهو ما حفز مجاميع أخرى على التحرك مثل الاستثمارات وايفا وان كان بشكل أقل من نشاط مجموعة المدينة، ومن مكاسب السوق أيضا عودة المؤشر العام للاستقرار فوق مستوى 5800 نقطة.

المؤشرات العامة

ارتفع المؤشر العام للبورصة بواقع 32,8 نقطة ليغلق عند مستوى 5820,6 نقطة بارتفاع نسبته 0,57٪ مقارنة مع جلسة أول من أمس، فيما انخفض المؤشر الوزني بمقدار 0,86 نقطة ليغلق عند مستوى 401,21 نقطة بانخفاض نسبته 0,21٪ مقارنة مع الجلسة الأخيرة.

وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 332,5 مليون سهم نفذت من خلال 4125 صفقة قيمتها 27,5 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تراجعا في الأداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 11,2٪، وانخفضت الصفقات بنسبة 10,2٪، وانخفضت القيمة الإجمالية بنسبة 24,3٪، وتصدر قطاع الاستثمار النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 140,6 مليون سهم نفذت من خلال 1647 صفقة قيمتها 10,4 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 81,4 مليون سهم نفذت من خلال 1055 صفقة قيمتها 7,3 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الثالث من خلال تداول 72,4 مليون سهم نفذت من خلال 739 صفقة بقيمة 3,4 ملايين دينار، وجاء قطاع البنوك في المركز الرابع من خلال تداول 4,007 ملايين سهم، نفذت من خلال 151 صفقة بقيمة 3,06 ملايين دينار.

وجرى التداول على أسهم 106 شركات، ارتفعت من بينها قيمة أسهم 52 شركة، وتراجعت قيمة أسهم 18 شركة، فيما استقرت أسهم 36 شركة، ولم يتم التداول على أسهم 108 شركات.

آلية التداول

واصل قطاع البنوك تراجعه في الأداء أمس، وكان هو القطاع الوحيد ا لذي سجل تراجعا على مستوى مؤشره، واستحوذ القطاع على 11,1٪ من إجمالي القيمة، وشهد سهم بيتك تراجعا بمقدار 10 فلوس بعد تداول قرابة مليوني سهم، وتراجع كذلك سهم بوبيان بواقع 10 فلوس ليستقر عند مستوى 580 فلسا بعد تداولات محدودة، وارتفع سهم برقان بواقع 5 فلوس بعد تداول 160 ألف سهم وارتفع إلى مستوى 455 فلسا، واستقرت باقي أسهم القطاع عند مستويات اغلاقاتها السابقة بعد تداولات محدودة، فيما لم يشهد سهما الأهلي والتجاري أي تداولات.

واصل قطاع الشركات الاستثمارية تصدره لباقي القطاعات من حيث استحواذه على القيمة، وذلك من خلال 37,8٪ من إجمالي قيمة التداول أمس، وشهدت اسهم مجموعة المدينة مواصلة ارتفاعاتها القياسية.

شهد قطاع الشركات العقارية تداولات نشطة في جلسة أمس، واستحوذ القطاع على 12,3٪ من إجمالي القيمة، وتعرض سهم رمال لتراجع بالحد الأدنى بعد تداولات نشطة ليصل السهم الى 440 فلسا، وكان سبب التصريف الكبير الذي شهده السهم لجني الأرباح.

حقق قطاع الشركات الصناعية ارتفاعا امس، وذلك على وقع النشاط الذي شهده سهم الصناعات الذي بلغت تداولاته 3,7 ملايين سهم غلب عليها التجميع ليرتفع بمقدار 4 فلوس مستقرا عند مستوى 220 فلسا. استمر قطاع الشركات الخدماتية في نشاطه الملحوظ، واستحوذ القطاع أمس على 26,5٪ من إجمالي القيمة، وواصل سهم هيتس تداولاته الكبيرة وان كانت اقل بكثير من جلسة اول من أمس، ولكنه واصل ارتفاعه بالحد الأعلى بمقدار 5 فلوس، فيما تراجع سهم زين بمقدار 20 فلسا ليتراجع الى مستوى 850 فلسا.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

32.8
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0.57%، وتراجع المؤشر الوزني 0.86 نقطة بنسبة 0.21%.

332.5
مليون سهم تم تداولها بقيمة 27.5 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 45.2% من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم السلام على 14.6% من القيمة الإجمالية للتداول.

7
قطاعات سجلت مؤشراتها ارتفاعات متفاوتة في جلسة أمس تصدرها قطاع غير الكويتي بواقع 89.7 نقطة، فيما سجل قطاع البنوك تراجعا بواقع 13.5 نقطة.

اعتماد الحد الأدنى للأجور في السعودية خلال 6 أشهر

الرياض ـ د.ب.أ: توقعت مصادر سعودية اعتماد الحد الادنى للاجور للعاملين بالقطاع الخاص خلال 6 اشهر بعد ان كشفت وزارة العمل السعودية عن انتهاء دراسة عن الحد الادنى للاجور لاكثر من 2,4 مليون عامل في القطاع الخاص. ونقلت صحيفة «عكاظ» السعودية عن المحدث الرسمي لوزارة العمل حطاب العنزي قوله ان تحديد الحد الادنى للاجور بالنسبة للسعوديين العاملين في القطاع الخاص يقتصر على الحاصلين على دعم من صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، اي يشترط الصندوق حدا ادنى لاجر العامل في المنشأة التي تحصل على دعم الصندوق يبلغ 3 آلاف ريال (800 دولار).

سعوديون يتورطون في مضاربة العملات ويفلسون خلال أيام

العربية: تزايدت خلال الفترة الاخيرة قيام شركات اجنبية بالقيام بالترويج بشكل واسع لخدماتها داخل السعودية لجذب الافراد بالدخول في اسواق العملات (الفوركس) وتقديم تسهيلات ائتمانية تصل الى 400٪ واغرائهم بتوسيع مركزهم الاستثماري لتحصيل مزيد من العملات، وعند الخسارة تقوم بتصفية مركز العميل دون الرجوع اليه اعتمادا على اتفاقية المتاجرة بالعملات التي تعطي الشركة الحق في حفظ حقوقها من خلال التصفية الفورية مما يؤدي بالمستثمرين الافراد الى هاوية الافلاس. وحذر محللون في تصريحات لصحيفة «الرياض» السعودية من الانجراف خلف هذه المغريات الاستثمارية والتي تعد من اخطر انواع الاستثمارات المالية، لما تنطوي عليه من مخاطر كبيرة قد تتسبب في فقدان كامل رأس المال في يوم واحد.

إسبانيا تلغي خطط خصخصة مطاراتها الرئيسية

مدريد ـ د.ب.أ: اعلنت وزيرة البنية التحتية الاسبانية آنا ماتو الغاء خطة خصخصة مطار مدريد وبرشلونة الرئيسيين في البلاد بعد الفشل في العثور على عروض مرضية للشراء. وكانت الحكومة الاشتراكية السابقة في اسبانيا اعلنت خصخصة المطارين لتوفير المزيد من الاموال لصالح الخزانة العامة التي تعاني ازمة سيولة طاحنة. ووضعت الحكومة الاسبانية سعرا مبدئيا قدره 3,7 مليارات يورو (4,8 مليارات دولار) لمطار مدريد و1,9 مليار يورو لمطار برشلونة الى جانب الحصول على 20٪ من الدخل السنوي

في بادرة لخفض الدين وتجنيبه الإفلاس

منطقة اليورو تشدد الضغوط على اليونان ودائنيها

بروكسل ـ أ.ف.ب: شددت منطقة اليورو لهجتها حيال اليونان مشترطة منها بذل جهود اضافية للحصول على اي قروض جديدة ومطالبة دائنيها من الجهات الخاصة بالقيام ببادرة اكبر لخفض دين هذا البلد وتجنيبه الافلاس.

وقال رئيس مجموعة اليورو جان كلود يونكر في ختام اجتماع لوزراء مالية الدول الأعضاء ان «برنامج اليونان (المالي) سجل تجاوزات» مرة جديدة بالنسبة الى التوقعات.

وقال وزير المالية الهولندي يان كيس دي ياغر انه نتيجة لذلك «هناك اجماع على القول ان الوقت يضغط وان على اليونان الآن ان تسجل تقدما ملموسا في اصلاحاتها البنيوية وتحقق نموا من اجل ان يصبح في مقدورها احتمال دينها».

وأضاف انه «ما لم يتحقق ذلك، لن يكون بوسعنا الاستمرار في منحها قروضا».

ورأى يونكر ان على الحكومة اليونانية ودائنيها الرئيسيين (صندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي) «الاتفاق بأسرع وقت ممكن على الخطوط الرئيسية لبرنامج اصلاح جديد طموح».

وبموازاة ذلك، طالبت منطقة اليورو السلطات اليونانية والجهات الخاصة الدائنة بالتوصل الى اتفاق مبدئي «خلال الأيام القادمة» من اجل خفض دين البلاد، في وقت تتعثر المفاوضات بهذا الصدد.

وعلى أثينا ان تبرم اتفاقا في مهلة اقصاها 20 مارس عند استحقاق ما يزيد على 14 مليار يورو من أقساط قروضها. واعتبر يونكر ان مساهمة القطاع الخاص غير كافية ودعا الى ان تكون معدلات الفوائد على السندات الجديدة التي ستتلقاها المصارف بدل السندات القديمة ما دون 4٪ في حين يطالب القطاع الخاص بهذه النسبة كحد ادنى. وأضاف ان معدلات الفوائد يجب ان تتراوح بين 3,5٪ و4٪.

رغم حركة البناء للعقارات السكنية في العاصمة

آمال بأن يقود الخليج تعافي سوق العقارات في الأردن

رويترز: رغم حركة البناء النشيطة للعقارات السكنية في العاصمة الأردنية عمان يسود قلق بين شركات التنمية والاستثمار العقاري بخصوص مستقبل السوق.

وبدأت سوق العقارات في الأردن تعاني منذ امتدت آثار الأزمة المالية العالمية عام 2008 إلى اقتصاد المملكة.

ويقول محللون محليون ان أسعار العقارات السكنية تراجعت في ذلك الحين بين 10 و15٪ لكنها استقرت في المواقع المتميزة في عمان مدعومة بطلب ناجم عن النمو السكاني.

وتراجع الاقتصاد الأردني إلى أدنى مستوياته في العامين الماضيين منذ أزمة اقتصادية عام 1989 أجبرت المملكة على طلب مساعدة صندوق النقد الدولي.

كما دفع مناخ عدم اليقين السياسي الناجم عن انتفاضات الربيع العربي واضطرابات داخلية المستثمرين إلى التزام الحذر.

وقال مستثمر في القطاع العقاري يدعى محمد خليل «يعني التأثيرات على جميع القطاعات الاقتصادية تأثيرات كبيرة ومنها بالتأكيد قطاع الإسكان. لعل قطاع الإسكان أقل تأثرا من غيره من القطاعات لعدة أسباب، لكنه بالتأكيد تأثر تأثرا بالغا، وهناك أسباب أخرى للتأثر أيضا وليس الجو العام السياسي والربيع العربي». وقطاع العقارات التجارية هو الأكثر تضررا لارتفاع الأسعار وضعف الطلب. ويقدر المطلعون على شؤون السوق المساحات الخالية في هذا القطاع بنحو نصف مليون متر مربع.

وكان أداء قطاع العقارات السكنية أفضل بعض الشيء.

في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية

الشباب أكثر المتضررين من أزمة أسواق العمل العالمية

جنيف ـ د.ب.أ: ذكرت منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة امس الثلاثاء أن الشباب يعانون بصورة كبيرة للغاية من البطالة في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية.

وقالت المنظمة في تقريرها السنوي، الذي رسم صورة قاتمة لمستقبل أسواق العمل العالمية، إن 12,7٪ من شباب العالم، أي 74,8 مليون شخص، عانوا من البطالة في العام الماضي، بما يمثل زيادة بنسبة و1٪ مقارنة بفترة ما قبل بداية الأزمات في عام 2007.

وأشار التقرير إلى أن نسبة احتمال معاناة الشباب، الذين حدد أعمارهم بما يتراوح بين 15 و24 عاما، من البطالة تزيد بواقع ثلاثة أمثال عن أقرانهم الأكبر سنا. وأوضحت المنظمة في تقريرها: «في ضوء الاتجاه الحالي، ليس هناك أمل يذكر في حدوث تحسن كبير لإمكانيات توظيف الشباب على المدى القريب».

وقال التقرير، الذي يحمل عنوان «اتجاهات الاستخدام العالمية 2012» إنه نظرا لخطر وقوع المزيد من الضغط على الاقتصاد العالمي في العام الحالي، فإنه من المستبعد تغير متوسط المعدل العالمي الحالي للبطالة، وهو 6٪، حتى عام 2016.

وفضلا عن البطالة، أعربت منظمة العمل الدولية عن قلقها بشأن ارتفاع معدلات «العاملين الفقراء».

«ستاندرد آند بورز» تخفض تصنيف 3 مصارف فرنسية

باريس ـ ا.ف.ب: خفضت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني تصنيف ثلاث مجموعات مصرفية فرنسية كبرى هي سويتيه جنرال وكريديه اغريكول والبنك الشعبي وصندوق الادخار درجة، كما خفضت درجة التصنيف الاعلى «A A A» الذي تمنحه لصندوق الودائع، الذراع المالية للدولة الفرنسية. واوضحت الوكالة ان هذه السلسلة من القرارات هي النتيجة المباشرة لخفض تصنيف دين فرنسا السيادي.

وخسرت فرنسا في 13 يناير الماضي علامتها «A A A» وهي الاعلى على سلم وكالات التقييم المالي.

الا ان «ستاندرد آند بورز» تركت تصنيف مصرف «بي ان بي باريبا» على حاله بعد ان كانت تفكر في خفضه. وتم بالتالي الابقاء على علامة المصرف الفرنسي الاول والثاني في منطقة اليورو بدرجة «AA-» على المدى الطويل.

وهذه العلامة هي الرابعة الافضل على سلم وكالات التصنيف المالي، مما يجعل من «بي ان بي باريبا» احد المصارف الاوروبية الافضل من حيث التصنيف واحد المصارف النادرة التي احتفظت بتصنيف «AA».

مفوض أوروبي يرى أن وكالات التصنيف «تعمل من أجل الدولار»

مدريد ـ د.ب.أ: انتقد مفوض الصناعة الأوروبي أنطونيو تاجاني وكالات التصنيف قائلا إنها «تعمل من أجل الدولار» عبر تخفيض تصنيف الدول الأوروبية بشكل مستمر.

وقال: «لا أحب عمل وكالات التصنيف لأنها لا تقوم بذلك بشفافية وترتكب الكثير من الأخطاء».

واتهم وكالات التصنيف «بالابتزاز» عبر الإعلان عن خفض التصنيف قبل فترة وجيزة من عزم الاتحاد الأوروبي بحث ضريبة على المعاملات المالية خلال قمة يوم 30 يناير الجاري.